

النشرة الإخبارية التاسعة

حزيران/يونيو ٢٠٢٠

الأزمات المتعددة تستمر في فرض تحديات
جديدة على لبنان والمنطقة العربية

- ١ التطورات على المستوى الإقليمي
- ٢ خطة الحكومة وخطة المصارف وما بينهما
مي مي
- ٤ تدهور أوضاع اللاجئين وسط الأزمات المتعددة التي تطال لبنان
ديم أبو دياب وسلمان حسين

التطورات على المستوى الإقليمي

وسط المعركة العالمية ضد فيروس كورونا وجميع الشكوك المرتبطة بهذه الأزمة الصحيّة، هناك شيء واحد مؤكّد: لن يبقى النظام العالمي الذي عرفناه خلال العقود القليلة الماضية كما هو بعد نهاية كوفيد-١٩. هذا هو الحال تحديداً في المنطقة العربية، التي شهدت عواقب متنوعة على جميع المستويات، بدءاً من انهيار بعض القطاعات الاقتصادية، وعودة الانتفاضات الشعبية، والتهديدات المتزايدة بشدة لأنظمة الرعاية الصحية وممارسات حقوق الإنسان.

إزدياد العنف المنزلي

كان لانتشار كوفيد-١٩ عدّة تداعيات على المجتمع، بما في ذلك الارتفاع الحاد في مستويات العنف المنزلي والعنف ضد النساء والفتيات. ففي قطاع غزة، أدت الأوضاع الاقتصاديّة والماليّة الوخيمة نتيجة الحجر إلى مضاعفة مستويات التوتر بين الناس، والتي تظهر بدورها في ازدياد **العنف داخل الأسر والمجتمعات** المحليّة بأكثر من ٥٨ في المائة، في ظل توسّع مسؤوليات النساء بشكل كبير، من الواجبات المنزليّة إلى تعليم الأطفال ومتابعة احتياجاتهم.

في مصر، أُجري إستطلاع وطني يستهدف النساء فوق سن ١٨ عامًا في نيسان/أبريل للنظر في مستوى العنف والإساءة ضدهن. وقد أفادت حوالي ١١ في المائة من المستجيبات عن حدوث عنف زوجي في السبعة أيام قبل إجراء الإستطلاع، وحوالي ٨٤ في المائة أبلغن عن اعتداء لفظي من الزوج.

في البحرين، تم إطلاق حملات للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالأزمة والآثار المترتبة على النساء والفتيات خصوصًا. أطلق الاتحاد النسائي البحريني حملة وطنية، «لنتكاتف من أجل البحرين»، تستهدف الأسر وخاصة تلك التي ترأسها النساء والنساء ضحايا الاعتداء، وكذلك الشباب والشابات. تهدف الحملة إلى توفير

الوعي والدعم النفسي والاجتماعي في أوقات الحجر والتباعد الاجتماعي.

أثرت الأزمة الصحيّة على عمل منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، مع تزايد التحديات للحفاظ على العلاقات والروابط القوية بين أفراد المجتمع. وقد بادرت منظمات المجتمع المدني بتحويل تدخلاتها للاستجابة للتحديات المرتبطة بالأزمة، مما يشمل على سبيل المثال **تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة** في ضوء حالة الطوارئ المستمرة لضمان عدم المساس بحقوقهم الأساسية، خاصة وأن جميع الإجراءات الحكومية لا تراعي متطلباتهم واحتياجاتهم.

في لبنان، سجّنت إجراءات الحجر مئات النساء والفتيات والأطفال خلف أبواب مغلقة. في مقابلة أجرتها شبكة المنظمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية وسيفيكوس، أشارت حياة مرشاد، رئيسة قسم الاتصالات في التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، إلى أن قصص النساء كشفت عن الألم والعنف والخوف خلال الحجر الصحي الإلزامي، مما أدى في بعض الأحيان إلى الانتحار والقتل. وقد نتج الوباء عن زيادة في حالات العنف المنزلي. ففي آذار/مارس ٢٠٢٠، ازدادت حالات التبليغ عن العنف المنزلي إلى قوى الأمن الداخلي بنسبة ١٠٠ في المئة، وارتفعت وتيرة المكالمات عبر الخط الساخن للتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني بنسبة ١٨٠ في المئة مقارنة بالشهرين السابقين، وكانت ١٢ في المئة من الحالات الجديدة خطيرة للغاية، و١٣ في المئة قد غادرن منازلهن واحتجن إلى مأوى.

فقدان العمل

مع إغلاق آلاف الشركات نتيجة الحجر وتوقف العمل، ارتفعت نسبة البطالة بشكل حادّ في المنطقة العربية. في الأردن، أجرى مركز الفينيق **إستطلاعاً** في شهر أيار/مايو لرصد تداعيات فيروس كورونا المستجد على الوضع الاقتصادي للأسر. وخلص الاستطلاع إلى إبلاغ حوالي ٤٠ في المئة من المستجيبين عن خسارة الوظيفة لأحد أفراد الأسرة المقربين. وأفاد حوالي ٣٦ في المئة من العاملين في القطاع الخاص عن التوقف عن العمل، و٤٥ في المئة عن الانتقال إلى العمل بدوام جزئي. وبالإضافة إلى تدابير أخرى عشوائية وتعسّفية مثل إجبار الموظفين على أخذ إجازات سنوية إجازات بدون أجر، أفاد الاستطلاع أن حوالي ٣٤ في المئة من العمال يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية، مما سيزيد من تهميشهم خلال الأزمة.





خطة الحكومة وخطة المصارف وما بينهما

مي مي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

رؤية الخطة الحكومية والحاجة الى نموذج اقتصادي بديل

ما لبثت حكومة حسان دياب أن تسلمت الحكم، حتى بشرتنا بالتوجه نحو صندوق النقد الدولي، ثم أعادت تبشيرنا بخطة إصلاح اقتصادي تكون الرؤية الأساس التي تنتشل لبنان من أزمته ويتلقى المساعدة بناء عليها. ورغم اختلاف ردات الفعل، إلا أن معظم التعليقات تقاطعت على التنويه بما اعتبرته «جراً» الخطة الحكومية في احتساب الخسائر ومصارحة اللبنانيين بها، رغم اعتراض المصرفيين على هذه الأرقام واعتبارها مضخمة.

في الواقع، ان الخطة التي قدمتها الحكومة والتي تكفلت بكتابتها شركة لازارد (مع بعض المستشارين) ليست الا خطة إدارة خسائر، ولا ترتقي الى مستوى الخطة الاقتصادية التي قد تضع لبنان على سكة نظام اقتصادي جديد مختلف جذرياً عن نظام الازمات الذي أدى بنا الى ما نحن عليه. تبدأ الخطة من احتساب الخسائر، وهي بحدود 63 مليار دولار، موزعة كالآتي: 45 مليار دولار خسائر المصرف المركزي، و18 مليار دولار خسائر القطاع المصرفي. إذن، العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة للدولة هما منطلق الخطة، ولسد هذين العجزين، تعتمد الخطة منطق التقشف والضغط على فاتورة الاستيراد من جهة، ومن جهة أخرى على الدعم الخارجي. ويتم ذلك أولاً من خلال مختلف إجراءات «الإصلاح المالي»، وأهمها إعادة هيكلة وتصغير حجم القطاع العام وتقليص تقديمات نظام التقاعد وزيادة الضرائب وبالطبع، «اصلاح» قطاع الكهرباء والاعتماد على الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات أخرى، وإعادة هيكلة الدين الداخلي، لسد العجز في المالية العامة للدولة.

وتعتبر الحكومة ان هذه الإجراءات، بالإضافة الى خفض قيمة الليرة اللبنانية امام الدولار، تؤدي الى

خفض الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب على الاستيراد ثم خفض الطلب على الدولار. ثم تعول الحكومة على الدعم الخارجي من قبل صندوق النقد الدولي ومؤتمر سيدر، وهي مساعدات مشروطة بإصلاحات جديّة في الإدارة ومكافحة الفساد، على أمل ان تحرير هذه المساعدات سيساعد لبنان في تحرير كم أكبر من المساعدات الثنائية من مصادر أخرى لاحقاً. كما تعول على التفاوض مع دائني اليوروبونددز، بشكل سيوفر عليها بحدود 15-18 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. وبذلك، تقلص الدولة عجزها في ميزان المدفوعات أيضاً.

أما النقاش في نموذج اقتصادي جديد، فيأتي على شكل ملاحق للخطة، حرفياً، فتعرض مجموعة من الإصلاحات القطاعية في الزراعة واقتصاد المعرفة والسياحة في ملحق واحد، ثم في ملحق اخر تعرض استراتيجية صناعية. ويتضمن الملحقان وعوداً غير مستندة الى مصادر تمويل واضحة ومحددة وقاصرة عن تثوير هذه القطاعات ودعمها بالشكل المطلوب. وتعول الدولة على خفض فاتورة الاستيراد وخفض قيمة العملة الوطنية لتحفيز الصناعة المحلية، متناسية أن خفض النفقات بهذا الشكل والضغط على الاستهلاك بالتوازي مع الإحجام عن إجراءات توسيع الاقتصاد ودعم الصناعة المحلية والزراعة لاستيراد المواد الأولية اللازمة، لن يؤدي إلا الى زيادة معدل الفقر والى ركود تضخمي، أي الى تعطيل الدورة الاقتصادية والقضاء على ما تبقى من مؤسسات محلية صغيرة ومتوسطة وزيادة كبيرة في البطالة. وتجارب سياسات التقشف التي أصبح لدينا الكثير منها لنستخلص دروسها اليوم، بعد أن ازداد عددها عالمياً بشكل هائل منذ الثمانينيات، معظمها تشهد بذلك.

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي، فقد أدرج حتى كملحق في ملحق، ضمن الإصلاحات القطاعية، مع قطاعات الزراعة واقتصاد المعرفة والسياحة، وهو يقوم بشكل اساسي على فكرة توسيع شبكات الأمان واستهداف فئات اجتماعية محددة. لكن إذا أردنا ان نستجمع عناصر الرؤية الاجتماعية من مختلف أجزاء

الورقة، نرى أن هناك رؤية تقوم على المزيد من الضغط على صندوق الضمان الاجتماعي من خلال تفاوض الدولة معه لجدولة المتأخرات وسداد الفوائد، ثم بإجراءات لتحفيز القطاع الخاص على حساب حقوق العمال بالضمان الاجتماعي، مقابل توسع في الإنفاق على شبكات الأمان - والتي ظهر بشكل فاضح مؤخراً اعتمادها على الشبكات الزبائية. والخطير في الأمر، هو أن شبكات الأمان هذه، وهي عماد الرؤية الاجتماعية للدولة بأكملها، تعتمد على أموال المانحين وأموال أخرى لا زال لم يحسم مصدرها. ويتوافق ذلك مع تغييب فكرة بناء نظام متكامل للحماية الاجتماعية على أساس منظور الحق، وتغييب أكثر فداحة لفكرة الحاجة الى استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية والمحلية تشمل كل المناطق والقطاعات، ويكون المكون الاقتصادي فيها أساسياً.

الخسائر وإعادة هيكلة القطاع المصرفي

إذن، بالعودة الى احتساب الخسائر، وهي منطلق هذه الخطة ومحورها، تعترف الخطة بأن هذه الخسائر مصدرها العمليات الخاسرة لمصرف لبنان ومن ضمنها الهندسات المالية التي أجراها في 2016 و2017 لاجتذاب ودائع بالدولار والتغطية على الاستثمارات الخاسرة للمصارف. هذا بالإضافة الى الخسائر من جراء خفض قيمة العملة الوطنية (وللتذكير، هذه الخطة احتسبت قيمة العملة بـ 3500 ليرة للدولار الواحد)، والخسائر المتوقعة جراء التخلف عن سداد القروض للمصارف من قبل المقترضين بسبب الازمة الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ومن ناحية ثانية، إن جزءاً كبيراً مما اعتبرته الخطة خسائر هو عبارة عن ديون ستخلف الدولة عن سدادها للقطاع المصرفي المحلي، في إطار إعادة هيكلة الدين العام الداخلي. وهذا الجزء بالضبط هو من المسببات الرئيسية للأزمة التي نشبت بين «حزب» المصارف ومصرف لبنان من جهة والدولة من جهة ثانية خلال المفاوضات مع صندوق النقد.

وتصور الخطة تحمل الخسائر وكأنها عملية نقل

1 تم احتساب كلفة الخسائر على أساس ان الدولار الواحد يساوي 3500 ليرة لبنانية مع العلم انها وصلت الى حدود 6800 عند كتابة المقال. يستند المقال الى أرقام الخسائر التي وردت في النسخة العربية من الخطة.

لديون وأعباء الدولة من الخزينة الى المصرف المركزي ثم الى المصارف التجارية. فبعد تغطية هذه الخسائر بشكل اساسي من خلال قاعدي رأس المال في كل من المصارف ومصرف لبنان، يصبح صافي الخسائر حوالي 48 مليار دولار، موزعة كالتالي: 39 مليار خسائر لمصرف لبنان و9 مليارات خسائر في القطاع المصرفي. وهذه النقطة، أي استخدام رساميل المصارف لتغطية خسائرها، كانت مسبباً رئيسياً ثانياً للخلاف الذي سبق ذكره. ان خسائر مصرف لبنان حكماً سوف تؤثر على شهادات ايداع وودائع المصارف لدى مصرف لبنان، وبالتالي تنتقل هذه الخسائر من مصرف لبنان الى القطاع المصرفي. ويبقى للقطاع المصرفي ان يتعامل مع هذه الخسائر، من خلال عمليات إعادة الدمج، والتحقيق في التحويلات الى الخارج للأشخاص الذي تدخلوا بشكل او بآخر في القطاع العام والسياسة والودائع المهربة الى الخارج، واسترجاعها، والأهم من ذلك إعادة رسملة المصارف من قبل أصحابها، عبر ضخ مبلغ موازٍ للأرباح التي حصلوا عليها منذ عام 2016.

وإن كان هناك شكوك مشروعة في عملية هيكلية القطاع المصرفي، منها المعايير التي ستتم على أساسها إعادة الدمج، والتضحية بحقوق موظفي المصارف، والمحسوبيات، والحاجة الى تشريعات، من الضروري أولاً التذكير أن هذه الخسائر لم تنقل من الدولة الى القطاع المصرفي، إنما هي نتيجة ضرورية لكون المصارف جزء من المنظومة التي تسببت بهذه الخسائر أصلاً. فأحد أسباب تخلف الدولة عن سداد ديونها هو فوائدها غير واقعية دفعت للمصارف إبان فترة إعادة الإعمار وعلى مدى عقود، جعلت خدمة الدين العام اليوم تفوق ثلث إنفاق الدولة، والأرباح الطائلة التي جنتها من الهندسات المالية، بالإضافة الى مسؤوليتها عن توظيف أموال المودعين في استثمارات خاسرة.

وإن كان الشيطان يكمن في التفاصيل، فإن بعض «شياطين» الخطة هي اقتراح انشاء «شركة إدارة الأصول العامة»، ثم «صندوق استرجاع الودائع»، اللذين تحدثت عنهما الخطة في علب هامشية وبصيغة عامة دون توفير أي تفاصيل عنهما. الشركة، أولاً، هدفها هو إدارة أصول الدولة من عقارات

وشركات وادارات، أي إعادة هيكلتها وخصخصتها، لكي تخصص أرباحها لإعادة رسملة مصرف لبنان. وجزء من هذه الأرباح سوف يودع في صندوق استرجاع الودائع، بالإضافة الى الأموال المنهوبة المتوقع استعادتها - وهي للتذكير أموال عامة. ثم سيتكفل صندوق استرجاع الودائع هذا بتعويض الودائع الكبيرة التي سيتم استخدامها في إعادة هيكلية القطاع المصرفي²، خاصة إذا احتيج لموارد تفوق تلك المطروحة في خطة إعادة الهيكلة. بمعنى آخر، وبضباية مقصودة، تطرق الخطة الى إعادة هيكلية للقطاع المصرفي، في ظل سلطة محاصصة غنائمية لم تعد تتمتع بأدنى سمات الشرعية أو النزاهة، ثم تعد بإنقاذ القطاع المصرفي عبر إعادة رسملتها واستخدام الودائع الكبيرة (دون أن تمس أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة كما تزعم الخطة)، ولكن إعادة التعويض عن هذه الودائع الكبيرة من جيب الدولة لاحقاً عبر الأرباح المتأتية من بيع أصولها وخصخصتها.

خطة المصارف: الخلاف حول «احتساب الخسائر»

في هذا السياق، يأتي اعتراض المصارف ومصرف لبنان، التي تصور نفسها حامية الاقتصاد الحر وودائع الناس، مقابل سلطة جائرة تريد أن تدفعها ثمن تعثرها، مصرّة أن تحمل الدولة مسؤولياتها تجاه وودائع الناس. فتكشف لنا جمعية المصارف عن ورقة هي بمثابة اسهام لها في خطة الإصلاح، تقوم بشكل أساسي على رفض التخلف عن دفع الدين الداخلي من قبل الدولة. وبالتالي تم تصوير الخلاف بين جمعية المصارف والدولة على أنه خلاف في «طريقة احتساب الخسائر». وللمفارقة، في حين كان خطاب السلطة سابقاً في مرحلة «الليرة بخير» يطمئننا دائماً على اعتبار ان دين لبنان معظمه داخلي وبالتالي لا خوف إذا ارتفعت نسبته، أثبت لبنان عبر جمعية مصارفه أن الدائن الداخلي يكاد يكون التفاوض معه أصعب من الدائن الخارجي.

وتقوم الخطة أيضاً على فكرة أن لبنان غير مفلس، بل لا زال لديه أصوله العامة التي يمكن أن يسد

2 قد يعرض على المودعين الكبار أيضاً الرسملة الطوعية لمصرفهم او تحويل جزء من وودائعهم الى سندات مصرفية ثانونية طويلة الأجل من دون فائدة او بفائدة محدودة.

من خلالها ديون الدولة للمصارف، وعلى التحذير من آثار التخلف عن سداد الديون الداخلية الذي لن يؤدي الى انتعاش الاقتصاد - وهو أمر مؤكد، كوننا نمرّ بأزمة اقتصادية واستنفدنا كافة خياراتنا حتى لم يعد أمامنا الا الخيارات المؤلمة. وبالتالي، تأخذ جمعية المصارف خطة الدولة الى منحى أكثر تطرفاً، لتتترح مثلاً انشاء صندوق حكومي لتخفيف الديون، بكل بساطة، يحمل ما قيمته 40 مليار دولار من أصول الدولة، يصدر عنه «أوراق مالية مضمونة مدرة للفائدة وطويلة الأجل» بهدف تغطية دين الحكومة لمصرف لبنان وبالتالي المحافظة على وودائع المصارف لدى مصرف لبنان. عملياً، ان تخفيض نسبة الديون التي سيتم شطبها، سينجم عنه تقشف أكبر في النفقات وكلفة اجتماعية أعلى لخطة الإصلاح، ناهيك عن استنزاف أصول الدولة والتفريط بما تبقى من حقوق الأجيال القادمة. ورغم أن الورقة تدعي انقاذ أموال المودعين والمحافظة على القطاع الأقوى «والأكثر ديناميكية» في لبنان وعلى مصداقيته، فهي عملياً تنقذ أصحاب الرساميل وأصحاب الودائع الكبيرة، وتعد باستمرار النموذج اللبناني المولد للأزمات على حساب الشعب.

المفاوضات مع الصندوق: ما وراء الخلاف «التقني»

أحيلت أرقام الخطة الاقتصادية اليوم الى لجنة نياية «لتقصي الحقائق»، مهمتها تصغير رقم «الخسائر». وبعيداً عن «دراما» المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والخلافات الداخلية للوفد اللبناني، يبدو لنا اليوم أن خطة الحكومة سقطت، بإجماع السلطة التي بالتأكيد لم تفسخ قرانها مع المصارف. سقوط خطة الحكومة لصالح منحى أكثر تطرفاً، بدأت تظهر معالمه، ما هو الا سقوط التكنوقراط، بعد أن أظهر لنا أن «حياديته» ليست سوى الوجه الأكثر «تهذيباً» للسلطة التي عينته والتي لا استقلالية له تجاهها. واستقالة [المستشار شاوول](#) كانت الصفحة الأخيرة لكل من آمن يوماً أن التكنوقراط قد ينتج حلاً لمشاكل هيكلية تتعلق بالسياسة والاقتصاد السياسي لا بالتقنيات. ومن ناحية ثانية، سقوط الخطة الحكومية هو سقوط لسلم أولويات الثورة القائم على الفصل بين سلطي المصارف والطوائف.

من جهة أخرى، يبدو أن المفاوضات كلها أساساً مع صندوق النقد آيلة للسقوط. قد يبدو ذلك للوهلة الأولى مدعاة للارتياح، لكن في الواقع اللبناني، ان انتهى كابوس صندوق النقد، فذلك لأن كابوساً أكبر بانتظارنا. ليس أسوأ من خيار صندوق النقد إلا ألا يكون الصندوق خياراً أصلاً - لأسباب كثيرة منها عمق الأزمة، والحصار الأمريكي، وعجز السلطة عن تنفيذ أقل المتطلبات الإصلاحية. وإن كانت «حقنة الإنعاش» التي كان سيوفرها لنا الصندوق على الأقل من خلال دولاراته الطازجة قد سقطت، فإن وصفته لم تسقط، بل هي في حلتها الأكثر تطرفاً اليوم، تروج لها السلطة اللبنانية، مع ادعائها امتلاك البديل وهو الإتجاه شرقاً. ودون الخوض في تفاصيل نقاش «الإتجاه شرقاً»، الذي ليس بالضرورة خياراً سيئاً جوهرياً، بل على العكس، وهو من متطلبات التنوع والتعدد في العلاقات الاقتصادية وموجود اصلاً، إلا أنه يطرح أمامنا الكثير من التساؤلات في ظل الحصار الأمريكي، وآخر ابداعاته قانون قيصر. كما يطرح الكثير من الأسئلة حول مدى كون الخيار الصيني مثلاً أكثر «رحمة» من الخيار الأمريكي، مع العلم أن سجل الصين حافل بحالات استيلاء على أصول الدولة عند تخلفها عن السداد. ومجدداً، نعود للمشكلة الأساس: هل نثق بهذه السلطة؟ وبناء على أي استراتيجية سنفاوض أساساً، سواء مع الشرق أو الغرب؟

إن ما وراء الخلاف «التقني» بين الحكومة والمصارف ومصرف لبنان، وبين الإتجاه شرقاً أو غرباً، سلطة تعيد انتاج نفسها. يتصارع جناحها عند كل منعطف لتعود وتترن وتنتج نسخة أكثر تطرفاً. يوماً بعد يوم، يصبح الإصلاح في ظل هذه المنظومة هو فكر طوباوي، والخيار الراديكالي هو الواقعي. قد يكون لبنان وصل الى مرحلة يصعب فيها اتخاذ أي خيار قد يجنبنا الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في المدى المنظور. لكن المؤكد، هو أن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أصبحت كلفة الإصلاح والترقيع أكثر بكثير من كلفة اقتلاع النظام من جذوره وبناء نظام اقتصادي وسياسي جديد.

تدهور أوضاع اللاجئين وسط الأزمات المتعددة التي تطال لبنان

ديم أبو دياب - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
سلمان حسين - جامعة جونز هوبكنز

نشر هذا المقال على مدونة المجلس الأطلسي في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠ على هذا [الرابط](#).

في الوقت الذي يتأثر فيه لبنان بأزمات متعددة، يقترب وضعه الإنساني الهش من نقطة الانهيار. يستضيف لبنان أعلى نسبة من اللاجئين للفرد في العالم، بما في ذلك أكثر من ١.٥ مليون لاجئ سوري و١٧٤.٠٠٠ لاجئ فلسطيني، كما ويواجه الآثار غير المباشرة للصراع في سوريا الذي استمر لتسع سنوات. علاوة على ذلك، يواجه لبنان الآن أسوأ أزمة اقتصادية ومالية على الإطلاق، حيث يُتوقع أن يدفع [نصف](#) سكانه إلى الفقر، بينما يكافح فيه انتشار فيروس كورونا المستجد.

تتأثر قدرات الإستجابة لهذه الأزمات بضغوطات كبيرة، على الرغم من أن المساعدة الإنسانية قد ساعدت في التخفيف من تأثير النزوح الطويل الأمد. حيث أصبحت الظروف المتدهورة للسكان اللبنانيين والاضطراب السياسي في البلاد أزمات قائمة بحد ذاتها. بينما ينحدر لبنان أكثر فأكثر إلى الفوضى في ظل غياب الإجماع السياسي للاستجابة لهذه الأزمات، سيعاني اللاجئون واللبنانيون على حد سواء آثار الكارثة الإنسانية في المستقبل المنظور.

على حافة الإنهيار الاقتصادي

يواجه لبنان ضغوطاً اقتصادية هائلة، أشعلت احتجاجات تاريخية في البلاد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. يُقدّر دين لبنان الآن حول ٩٠ مليار دولار، أي حوالي ١٧٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، ما دفع الحكومة إلى التخلي عن سداد سندات اليورو للمرة الأولى. بعد مرور أشهر على الأزمة، وافقت الحكومة على خطة إصلاحية في نيسان/أبريل، ما يلزمها تطوير سياسات صعبة بهدف أساسي وهو جذب تمويل التنمية من صندوق النقد الدولي ومانحين آخرين.

بدأ [الإنهيار الاقتصادي](#) في لبنان في العام ٢٠١٨. أدى انخفاض قيمة [اليرة اللبنانية](#) بنسبة ٦٠ بالمائة منذ

أيلول ٢٠١٩ إلى تناقص القدرة الشرائية للأسر وارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل كبير. منذ شهر أيار/مايو، أصبح أكثر من [ثلث](#) السكان عاطلين عن العمل، مع [فقدان أكثر من ٢٢٠.٠٠٠](#) وظيفة في القطاع الخاص منذ تشرين الأول ٢٠١٩. وتمثّل العمالة غير الرسمية ٥٥ بالمائة من [القوى العاملة](#) اللبنانية، والذين يعتبرون الأكثر هشاشة في المجتمع بسبب غياب ضمانات الحماية الاجتماعية في عملهم وغياب نظام الحماية الاجتماعية الشاملة في لبنان.

كوفيد-١٩: عدم وجود حماية للاجئين

منذ شهر آذار/مارس، فرضت الحكومة اللبنانية إجراءات صارمة للحد من انتشار فيروس كوفيد-١٩. أثار العدد المتزايد من الحالات والوفيات، التي وصلت إلى ١٣٦٨ حالة و٣٠ حالة وفاة حتى التاسع من حزيران/يونيو، تجدد مخاوف انهماك نظام الرعاية الصحية الوطني، الذي يعاني من نقص في القدرات المخبرية والإمدادات الطبية. يواجه اللاجئون حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بنفقات الاستشفاء وأهليتهم للحصول على الرعاية. كما وأنهم واجهوا صعوبات في تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي لأن مساكنهم مكتظة، ونظافتها وظروفها المعيشية فيها دون المستوى المطلوب.

لا يستطيع اللاجئون في لبنان بشكل عام الاستفادة من [الصكوك](#) الدولية لحماية اللاجئين، وتفتقر أكثر من ثلثي الأسر السورية إلى الإقامة القانونية بسبب العوائق المؤسسية. يواجه اللاجئون باستمرار مخاطر الاعتقال، الاحتجاز وسوء المعاملة من قبل القوى الأمنية، كما واستغلال أرباب العمل والمؤجرين، وصعوبة الوصول إلى الخدمات. يواجه اللاجئون أيضاً [ممارسات](#) قسرية تتمثل بعمليات الإخلاء الجماعي وعمليات الترحيل غير قانونية إلى سوريا. أثار صانعو السياسة العداء تجاه اللاجئين من خلال تحميلهم لمجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

علاوة على ذلك، تزيد الأزمة الصحية من التدابير

التمييزية تجاه اللاجئين بذريعة مكافحة كوفيد-١٩. بحسب المدير القطري لمنظمة إنقاذ الطفل في لبنان، فإن المنظمات الإنسانية اكتشفت في نيسان/أبريل أن ما لا يقل عن ٢١ بلدية لبنانية فرضت قيوداً إضافية على اللاجئين السوريين لم يتم تطبيقها على المواطنين اللبنانيين. وأشار صقر إلى أن «هذه القيود تزيد من تقييد قدرة الناس على الحصول على المال أو شراء السلع الأساسية». «هناك أيضاً خطر متزايد للوصم ضد هذه المجتمعات، إلى جانب انتشار المعلومات الخاطئة وشائعات عن انتقال العدوى بين اللاجئين».

تزايد الاحتياجات ومكامن الضعف

مع بداية الأزمة الاقتصادية، قدرت لجنة الإنقاذ الدولية في آذار/مارس أن ٩٠ بالمائة من [اللاجئين السوريين](#) بحاجة إلى مساعدات غذائية. لاحظ [برنامج الغذاء العالمي](#) ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع الغذائية الأساسية مثل السكر والأرز، ما جعل عدداً من المواد الأساسية غير متوفرة لنحو ٧٠ بالمائة من الأسر السورية الفقيرة.

يقول بشير أيوب، المسؤول عن السياسات في منظمة أوكسفام في لبنان: «إن فرص العمل المحدودة التي كان يتمتع بها اللاجئون من قبل، ومع ارتفاع تكاليف المعيشة الآن هو أمر يبعث القلق». «حتى لو كنا قادرين على مضاعفة النداءات الإنسانية، فقد لا يكون ذلك كافياً لتلبية الاحتياجات في لبنان بين المجتمعات المضيفة واللاجئين».

وأوضح صقر أن الكثيرين قلقون من أن عائلات اللاجئين ستزيد من اعتمادها على آليات التكيف السلبية مع ازدياد الفقر، مثل تزويج الأطفال أو [عمالة الأطفال](#). «يمكن أن تؤدي هذه الضغوط الإضافية للأزمة الاقتصادية والوباء إلى المزيد من مخاطر العنف القائم على نوع الاجتماعي والإساءة والإهمال».

في الواقع أفادت المنظمات بتزايد حالات العنف ضد النساء والفتيات اللاجئات واللبنانيات، لا سيما العنف المنزلي، بنسبة تصل إلى [١٠٠](#) بالمائة في آذار/مارس. في





يكون مرناً ليتكيف مع طبيعة الأزمة الإنسانية المتغيرة لمراعاة مواضع الضعف الكبيرة للأسر اللبنانية بالإضافة إلى اللاجئين. من وجهة نظر العديد من الجهات الفاعلة في لبنان، فإن الأزمة متعددة الأبعاد «ترقى إلى أزمة العدالة الاجتماعية». تقول الدكتورة ماري نويل أبي ياغي، مديرة منظمة دعم لبنان أن هناك حاجة إلى «تمويل طويل الأجل وأكثر تنظيماً يستتبع منهجاً إجماعياً قائماً على الحقوق».

تشير أبي ياغي أنه على المانحين الاستمرار في دعم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الإنسانية، مع زيادة الدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني المحلية، التي «تكون دائماً المستجيب الأول في هذا السياق وعلى معرفة شاملة باحتياجات مجتمعاتهم».

بدأت الحكومة اللبنانية في مفاوضات رسمية مع صندوق النقد الدولي للحصول على مليارات الدولارات من المساعدات التنموية، والتي من المحتمل أن تستغرق فترة زمنية كبيرة وستفشل في تلبية احتياجات اللاجئين بشكل عام وكاف. في الواقع، لم تعالج الحكومة بشكل واضح المخاوف الإنسانية في خططها الاقتصادية المقترحة، و مساعدة صندوق النقد الدولي لم تكن يوماً مصممة للأغراض الإنسانية. لذلك، يجب على جميع الجهات الفاعلة تقديم استجابة سريعة لهذه المرحلة الجديدة من الأزمة الإنسانية في لبنان، والتي ستستمر في تحدي صمود اللاجئين لسنوات قادمة.

غضون ذلك، **أفاد** ما يقارب نصف من مقدمي الرعاية السوريين واللبنانيين بارتفاع مستويات العنف ضد الأطفال منذ بداية الإغلاق العام بسبب كوفيد-19.

كما أثر **الإغلاق** العام للمدارس وبرامج التعليم غير الرسمية على الأطفال في جميع أنحاء لبنان، على الرغم من محاولات الحفاظ على التعلم عن بعد. فتعطيل التعليم قد يؤدي إلى زيادة المتسربين من المدارس، لا سيما بين اللاجئين السوريين، الأمر الذي يمكن أن يزيد من عمالة الأطفال أو زواج الأطفال أو التسول.

الحاجة إلى المساعدة الإنسانية

على الرغم من التعهدات المعلنة خلال شتى المؤتمرات الدولية للمانحين، تزداد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والتمويل في لبنان عاماً بعد عام. ففي العام ٢٠١٩، تم تمويل أقل من نصف النداء البالغ ٢,٦ مليار دولار **للخطة الوطنية للاستجابة للأزمة في لبنان**.

إن الفشل في احتواء تقارب الأزمات في لبنان سيكون له آثار طويلة الأجل على صمود المجتمعات النازحة مع تفكك سبل العيش وبيئة الحماية للاجئين. إن تقارب الأزمات قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في مؤسسات الدولة والنظام العام في وقت يشهد اضطرابات اجتماعية كبيرة وأزمة سياسية في لبنان، مما يديم مستويات أكبر من عدم الاستقرار الذي يؤثر على اللاجئين واللبنانيين على حد سواء.

إن المساعدة الإنسانية الدولية ستكون ضرورية لمعالجة الكارثة الأخذة في الاتساع في لبنان. يقول أيوب بأن اللحظة «تتطلب تفكيراً خارج الصندوق يتجاوز تصنيفاتنا التقليدية لما يجب أن يكون عليه التمويل الإنساني وكيف يجب أن يبدو.» ويضيف أن التغييرات في لبنان منذ ثورة تشرين الأول/أكتوبر أنتجت «بيئة تشغيلية مختلفة إلى حد كبير. لقد تغير البلد، وتغيرت معه الاحتياجات.»


بالإضافة إلى دعم قدرة الاستجابة الوطنية لكوفيد-19، يجب أن تستمر المساعدة في دعم اللاجئين للدفاع عن حقوقهم في الحماية والكرامة. على التمويل الإنساني أن





The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.


P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 anndmedia